من المستفيد من الجريمة؟

د. محمد جابر الأنصاري

من الواضح أن الرسوم المسيئة لم تفد أصحابها في أوروبا.. فمن المستفيد من الجريمة؟

ولا بد أن يقرّ في ضمير العالم أولاً أنها جريمة بكل المعايير الدينية والدنيوية. فالإساءة الى نبي عظيم وإنسان كبير مثل محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام يجب ان يرفضها المتدينون وغير المتدينين من المنتمين للإسلام، وأن يشارك في رفضها غير المنتمين اليه ممن يحملون ذرة من الإنسانية الصافية في نفوسهم، سواء كانوا من أهل الأديان أو ذوي الفكر الحر، فهذه الإساءة لإنسان بلّغ رسالة السماء وجاء لإتمام مكارم الأخلاق وسعى للأخذ بيد الإنسان في كل مكان، وعمل على تحريره وإخراجه من ضيق الدنيا الى سعتها، وغيّر مسار التاريخ الى ما هو أرقى وأنبل، لا يمكن ان تصدر إلا ممن يريدون إعادة البشرية الى الوراء، وزرع الكراهية فيما بينها، وتحويل أمل الإخاء الإنساني الى حروب كونية مدمرة. وإعادة المسلمين بالذات الى "الغيتو" التاريخي الذي يحاول آخرون الخروج من أسره.

إن رفض هذه الإساءة للرسول البشير محمد بن عبدالله، صلى الله عليه وسلم، يجب ان تلتقي حولها مختلف أطياف الفكر والاجتهاد في العالم الإسلامي والعالم أجمع، لا فرق في ذلك بين إسلامي وليبرالي، سلفي أو عصري، لأن النبي الأعظم ملك للإنسانية جمعاء، وتراثه ورسالته السمحة من أغلى ما تملك في معترك تقدمها الحضاري الذي هو معركة المسلمين اليوم.. معركة تقرر مصيرهم في وجه هذا الشر اللامسؤول، وإن كان مصدره الغباء الأهوج، رغم انه لا يبدو ان الغباء وحده قادر على صنع مثل هذه الأزمة وإشعال كل هذه النار.

فعندما تحدث أي جريمة، ناهيك عن جريمة بهذا الحجم، يأتي السؤال دائماً: من المستفيد من الجريمة؟ وفي هذه الحالة، ومن وراء دخان الحرائق المتصاعد، ألا يجدر بنا ان نستعيد لحظة هدوء وتعقل لنسأل أنفسنا: من المستفيد من الجريمة حقاً؟

فبداية، لم تستفد منها الدنمارك التي تضررت مصالحها وطورد رعاياها. كما تبرأت من أوزارها ونأت بنفسها عنها قوى أوروبا الكبيرة كألمانيا وبريطانيا وفرنسا وشاركتها الولايات المتحدة وروسيا والأطراف الآسيوية والمحافل الدولية في هذا الموقف.

الغريب أن "إسرائيل" المحاطة بأمة محمد والمجاورة لها والمحتلة لبعض أراضيها ومقدساتها بقيت صامتة عن الجريمة رغم مطالبتها الجميع بإدانة كل ما لا يرضيها. والأدهى رغم انتمائها الديني السامي وانتماء يهودها بعامة الى "التراث الإبراهيمي"، نسبة الى تراث سيدنا إبراهيم الخليل الذي يمثل النبي محمد خاتمته وذروة عطائه لبني الإنسان، مع اخوته من الأنبياء كافة بما فيهم أنبياء "بني إسرائيل"، كما تؤكده الآية القرآنية الكريمة: "قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون" (البقرة: ١٣٦).

فهل بإمكان الفكر الديني اليهودي التحرر من فكرة شعب الله المختار، والاحتكام الى هذه الآية العظيمة تأكيداً لإيمانه بالتراث الإبراهيمي وانتمائه اليه ان أراد سلام الشجعان لا سلام الساكتين عن الحق؟ السكوت علامة الرضى.. والسكوت في جريمة كهذه يحيط هذا الرضى بعلامات استفهام لا نهاية لها، مع ان "إسرائيل" تملك "الصوت العالي" في كل مكان من العالم الفاعل والمنفعل – على السواء– وها هو ذا صوتها يطال روسيا التي لم تفعل أكثر من الاعتراف بإرادة الشعب الفلسطيني في اختيار "حماس"! واصفة هذا الاعتراف الروسي الواقعي بأنه "طعنة في الظهر لها".. فلماذا تصمت عن "طعن" مقدسات من تقول انها تسعى لتحقيق السلام معهم؟

لو كان في "إسرائيل" اليوم قادة تاريخيون كبار ذوو رؤية –كما تأسى لغيابهم أحد آبائها وهو ناحوم غولدمان قبل عقود– لبادروا الى إدانة هذه الإساءة لشخص النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، من زاوية الضمير الديني المحض، قبل ان يطالبوا رجال الدين الإسلامي والمسيحي بحضور منتديات حوار الأديان معهم. فحيال هذا الصمت "الإسرائيلي" تجاه الإساءة للنبي الكريم، ما قيمة أي "حوار ديني" كان أو سيكون، بمشاركة رجال دين يهود، خاصة من "إسرائيل"؟

أم انه "سكوت الرضى" الذي لا يشرف "إسرائيل"، إذا افترضنا براءتها، في هذا العصر الذي أصبح عنوانه حوار الأديان والثقافات؟

وأياً كان الأمر، فإن "توقيت" هذه الإساءة يطرح علامات استفهام كبرى في اتجاهات عدة:

● أولاً: ان الدنمارك والنرويج ودول الشمال الأوروبي الاسكندنافية عامة هي الأكثر اقتراباً وتفهماً لمعاناة الفلسطينيين في ظل الاحتلال "الإسرائيلي" المتطاول، والأبعد عن التعصب ضد العرب والمسلمين. ان تأتي "الرسوم المسيئة" في هذه الآونة يعني ان ثمة محاولة لإعادة عقارب الساعة الأوروبية الى الوراء، وتأخير اللقاء التاريخي المنتظر بين أوروبا والإسلام. وهذا التلاقي التاريخي حتمي ولا مفر منه، بحكم الجوار والتفاعل البشري والفكري، وبحكم ما مرت به أوروبا من تجارب الانفتاح على المعتقدات والأديان الأخرى، وما يتهيأ له العالم الإسلامي من عودة الى روح الإسلام الحق في التعايش الديني والفكري مع العشيرة الإنسانية.

● ثانياً: تجاوزت أوروبا –كحضارة وثقافة– صراعاتها الدينية الدامية عبر تطورها التاريخي بين الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس. كما تصالحت –بمبادرة من الفاتيكان– مع اليهود بعد ان ظلت ملايينها تعتقد ان يهوذا الاسخريوطي باع المسيح عليه السلام، الى الرومان بحفنة من فضة. ولم يبق أمام أوروبا غير الاستحقاق التاريخي الديني الأخير: ماذا عن الإسلام: هل يستمر إرث الحروب الصليبية معه؟ أم تستعاد معه شراكة العقل والتحضر، الشراكة التي كانت في قرطبة وغيرها من حواضر العرب والمسلمين في الأندلس؟ وهؤلاء الذين نشروا الرسوم المسيئة.. هل لديهم حقاً في تنشئتهم وتربيتهم أية فكرة عن هذه الشراكة الراقية مع العرب والمسلمين التي يعود فضلها الى محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام؟ إذاً فبكرة الرسوم المسيئة لا تبعد شعوب اسكندنافيا عن قضايا العرب والمسلمين فحسب، وإنما تؤخر عقارب الساعة الأوروبية كلها كي لا تدق لحظة الانفتاح الحتمي على الإسلام.

● ثالثاً: يسهم انتشار الرسوم المسيئة الى نبي الإسلام في إحراج تركيا المسلمة التي اختارت الانضمام بحكمة الى جوارها وجارها القريب منها (الاتحاد الأوروبي)، بما سيتيحه من فرص التطور الاقتصاد العلمي والمدني. وبلا جدال فإن بعض المتعصبين المتاجرين باسم المسيحية واليهودية لا يريدون انضمام سبعين مليون تركي مسلم الى أوروبا. ومع انتشار هذه الرسوم فإن تركيا توضع بين خيارين أحلاهما مر، فإن أدانت الرسوم التي زعموها تعبيراً عن حرية الرأي قامت عليها قيامة المتعصبين في أوروبا، وإن سكتت فإن شعبها المسلم ينتظر كلمة دولته ولن يسكت، وللأمانة فإن رئيس حكومتها اتخذ موقفاً ضد هذه الرسوم. ولكن الأوساط الإسلامية في تركيا تطالب الرئيس التركي نجدت سيزار نفسه بصفته رئيساً للجمهورية بتحديد موقف من تلك الرسوم المسيئة. فإلى جانب ما ناشد به حزب السعادة الإسلامي المعارض رئيس وزراء تركيا بالكف عن السعي للالتحاق بأوروبا، بعبارة دالة ومثيرة خلاصتها: "عد لأصلك، وابتعد عن الاتحاد الأوروبي"، فإن ناطقاً باسم ذلك الحزب وصف عدم تطرق رئيس الجمهورية التركية – حتى الآن– لموضوع الرسوم المسيئة بمثابة "عيب كبير على تركيا" (راجع: الاهرام ٢٠٠٦/٢/١٢).

لا جدال، إن هذا الإحراج لتركيا يمثل "هدية مجانية" لمعارضي دخولها الاتحاد الأوروبي. وإذا كانت أكثر القوى الأوروبية المحافظة قد أفصحت بجلاء عن هذه المعارضة لأسباب لا تخفى على المتابعين، فإن السؤال الكبير يبقى ما حقيقة موقف "إسرائيل" من مشروع دخول بلد إسلامي كبير، مثل تركيا، الى أكبر وأقوى تجمع اقتصادي عالمي ستصل حدوده، بانضمام تركيا اليه الى حدود سوريا والعراق وإيران؟ هل ترتاح "إسرائيل" لمثل هذا الجوار الأوروبي– الإسلامي المشترك؟ (خاصة بعد فتور علاقاتها بأنقرة في ضوء دعم "إسرائيل" لانفصال أكراد العراق؟).

الحقيقة الكبرى وراء هذا السؤال هي ان "إسرائيل" ودوائرها –منذ إنشائها– راهنت على تخريب العلاقة بين الغرب والإسلام بأي ثمن، وعلينا ان نعترف انها حققت نجاحات خطيرة بهذا الشأن ليس آخرها اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/ ايلول في الولايات المتحدة التي صبت في النهاية لمصلحتها من دون ان ندخل في أية اتهامات ضدها. ويبدو مرة أخرى قد لا تكون أخيرة ان الآثار المدمرة الناجمة عن نشر الرسوم المسيئة للنبي العربي صلى الله عليه وسلم تصب في هذا المجرى عن قصد أو عن غير قصد. ومن غير المستبعد ان تنشط جهات لها مصلحة أكيدة في ذلك لتستفيد من الجريمة، وإن غسلت يدها منها وابتعدت عن مسرحها ويبقى ان "الضمير" الديني في "إسرائيل" مشارك، على الأقل في ظاهرة "الصمت" حيال هذه الجريمة.

نحن لا نتهم، نحن فقط نسجل "ظاهرة".

* مفكر من البحرين

مشعل... وكرة النار

غسان شربل

رفض الرئيس محمود عباس البحث عن ذريعة لإرجاء الانتخابات. رفض الضلوع في أي محاولة للتأثير على مسارها والتشكيك بنتائجها. خسارة «فتح» التي جاء منها لم تدفعه الى الثأر من «حماس» الفائزة. كان باستطاعته اعتماد الخيار الأسهل، أي ان يجمع أوراقه ويرحل. لم يفعل. تصرف بعقلية رجل الدولة لا بعقلية مناكفات الفصائل. نقطة يجب ان تسجل للرجل الذي التقت الفصائل على استنزاف سلطته. ممارسته غير شائعة في منطقتنا.

في كلمته أمام الجلسة الأولى للمجلس التشريعي تصرف عباس من ضمن المنطق نفسه. رفض أن يكون انتصار «حماس» ذريعة لعدوان أو ابتزاز. رفض معاقبة الشعب الفلسطيني على خياره الانتخابي الحر. يمكن القول انه حاول نصب مظلة في وجه التربص الإسرائيلي والضغوط الأميركية والغربية. قدرة هذه المظلة على توفير حماية حقيقية لهذه التجربة الجديدة مرهونة بقدرة الطرف الآخر على ملاقاته في منتصف الطريق أو في نقطة قريبة منها.

احترام إرادة الناخبين يعني تكليف «حماس» تشكيل الحكومة الجديدة. لم يتردد. لكنه خاطب الحركة الفائزة بوضوح الرجل المسؤول أيضاً. طالبها بـ «احترام الاتفاقات الموقعة كافة» مع اسرائيل. شدد على النهج التفاوضي كـ «خيار استراتيجي سياسي واقعي». تحدث عن حتمية «وجود سلاح واحد هو سلاح الشرعية» داعياً الى «تطوير أشكال المقاومة الشعبية ذات الطابع السلمي».

كان عباس يخاطب نواب «حماس» ويخاطب معهم الرجل الغائب الحاضر. كان يخاطب خالد مشعل سواء كان يتابع الجلسة من دمشق أم من طهران. وأغلب الظن ان مشعل، مهندس العلاقات العربية والاسلامية لـ «حماس» علاوة على أدوار أخرى، شعر بأن تسلم القرار الحكومي يشبه تسلم كرة من النار. لا شك ان رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» كان يتمنى انتصاراً من قماشة انتصار «حزب الله» في جنوب لبنان. بمعنى انسحاب الجيش الاسرائيلي على دوي الضربات ثم تسلم المقاومين الأرض المحررة من دون التزامات أو تعهدات. لكن جنوب لبنان شيء والأرض الفلسطينية شيء آخر.

عندما يجتمع المكتب السياسي لـ «حماس» لرسم سياستها في الحكومة يتحتم على مشعل ورفاقه الالتفات الى مسائل كثيرة. حال الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة معاً. مسؤولية السلطة والحكومة حيال الأمن والاقتصاد واستكمال قيام الدولة الفلسطينية. عليهم ان يلتفتوا الى «خريطة الطريق» والتوجهات الاسرائيلية بعد الانسحاب من غزة وغياب شارون. عليهم ان يلتفتوا الى البيت الأبيض وعواصم الرباعية وأن يستمعوا الى نصائح القاهرة وعواصم أخرى من دون ان ينسوا دمشق وطهران واصطدام العاصمتين حالياً بقرارات دولية أو ارادات غربية.

يعرف خالد مشعل ان تجربة «حماس» ستتخطى بنتائجها حدود مسرح التجربة على رغم خصوصيته. يعرف أن كثيرين يراهنون على فشل الحركة ويستعدون للبناء عليه. ويعرف ان آخرين يراهنون على تأهيل «حماس» كنموذج للقدرة على تأهيل الاسلاميين الوافدين من صناديق الاقتراع. يعرف ان الحديث عن المرونة مع التمسك بالثوابت لا يكفي للخوض في التفاصيل أو في القرارات الكبرى. ان المسألة تتعدى بالتأكيد الاستعداد لالتزام هدنة وان كانت طويلة. هناك مسألة الاعتراف الدولي والدعم الدولي. البدائل غير متوافرة وغير كافية ان توافرت. ميزان القوى لا يسمح لـ «حماس» ان تشكل حكومة تقود المقاومة المسلحة. أوضاع «حماس» الحالية لا تسمح لها باعتناق خيارات عباس من دون انضاج مواقف الآخرين.

ثمة مسائل ملموسة ستطرح نفسها. توفير الرواتب في آخر الشهر. تحريك الاقتصاد الفلسطيني. في المعارضة تكفي الضربات والشعارات والخطب. في السلطة لا بد من خطوات وانجازات وأرقام. وماذا لو قررت حركة «الجهاد» غداً القيام بعملية انتحارية في تل أبيب؟ وماذا لو ارتأت «كتائب الأقصى» ان الهدنة تفريط بحق المقاومة؟

المناخ الاقليمي قاتم فعلاً. الصورة العراقية تتداخل مع الطموحات النووية الايرانية. الوضع السوري غير منفصل حالياً عن الاشتباك الايراني مع الغرب. جنوب لبنان لا يستطيع الاستقالة من الملفين السوري والايراني. يعرف مشعل ذلك ويعرف ان «حماس» تسلمت بالأمس قرار الحكومة الفلسطينية وتسلمت معه كرة النار.

(حماس) في المصيدة

د. محمد بن عبداللطيف آل الشيخ *

فازت (حماس) بالانتخابات البرلمانية الفلسطينية، وأصبحت فجأة، ودون سابق خبرة، صاحبة الحق بموجب القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية بتشكيل الحكومة الفلسطينية. حماس بهذا الفوز تواجه الاختبار الحقيقي، وتنتقل من مرحلة الشعارات إلى مرحلة التطبيق، أو من الصعود نحو القمة، إلى مرحلة (اختبار) مدى موضوعية وملاءمة (شعاراتها) للبقاء والاستمرار في القمة.

قادة حماس على ما يبدو مازالوا في حالة ارتباك (شديدة) نتيجة أنهم فوجئوا قبل الآخرين بهذا الفوز، الأمر الذي جعلهم في حالة أشبه ما تكون بحالة ربانٍ تسلّمَ قيادة سفينة غاية في التعقيد، وبحرها غاية في الهيجان، وهو لم يتمكن بعد من معرفة كيف يُدير دفتها وكيف يُحرك آلياتها كما ينبغي، وفي الوقت نفسه لا يدري كيف يتعامل مع تقلبات الطقس وتغيرات المناخ، فأصبح (للفشل) أكثر قرباً وتأهلاً منه إلى (النجاح).

السلطة الفلسطينية التي دخلت حماس إلى المنافسة على حكومتها عملياً، وفازت في المنافسة نظرياً، هي بكل المعايير والمقاييس منتج عالمي تم تصميمه ومن ثم إنتاجه بقرارات دولية. واستمرار الرعاية الدولية والدعم الدولي هو أول شروط بقاء هذه السلطة فضلاً عن استمرارها.

وحماس (الثورة والمقاومة) بالأمس تختلف عن حماس (السلطة والدولة) اليوم؛ فالثائر لا يحتاج إلى أن يبني، بقدر ما يحتاج إلى تدمير الراهن. دمّرت حماس (الراهن) وأسقطت حركة فتح، غير أن نجاحها في إسقاط فتح لا يعني البتة أنها قادرة على القيام بمهامها والاضطلاع بمسؤولياتها؛ فالقدرة على إسقاط فتح، والأهلية لإدارة (السلطة)، أمران يختلفان تماماً؛ وهو في الوقت ذاته (المأزق) الذي وجدت حماس نفسها فيه دونما استعداد على ما يبدو. وهذا ما أشار إليه الكاتب الإسرائيلي غيدي غرينشتاين الذي وصف فوز حماس (بخبث) قائلاً أنها : (أشبه ما تكون بثعبان بلع فيلاً) .

السلطة الفلسطينية هي في نهاية المطاف (دولة)، تحتاج إلى ما تحتاجه أية دولة للبقاء والاستمرار. التحدي الأول الذي يواجه (حماس السلطة) اليوم ينحصر أولاً – وليس أخيراً – في كيفية توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتسيير عجلة السلطة القائمة (١١٦ مليون دولار لتغطية تكاليف الرواتب الشهرية فقط)، سيما وأن هذه الاعتمادات كان يتم توفيرها من خلال (الدعم) الخارجي، وتحديداً من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، إضافة إلى بعض الاستحقاقات الضريبية التي تجبيها إسرائيل لحساب السلطة. أمريكا وأوربا أعلنتا بشكل قاطع وحازم وصريح أنهما لن يدفعا لحماس أي دعم مالم تعلن (قبولها) بإسرائيل وتتخلى عن (العنف) وتذعن لمتطلبات اتفاقيات السلام التي أبرمتها فتح؛ وهذا ما تحاول حماس التهرب منه ولكن في الوقت الخطأ على ما يبدو؛ فقبول حماس دخول المنافسة على الانتخابات البرلمانية – من حيث المبدأ – يعني قبولها ضمناً (باتفاقيات أوسلو) التي أفرزت هذه السلطة كمنتج على أرض الواقع. والاعتراف بإسرائيل، وحقها في الوجود، يراه الحماسيون تغيراً جذرياً في (أيديولوجيتهم)، يجب أن ينالوا فيما لو قبلوه (ثمناً) كافياً ومجزياً له من قبل إسرائيل و قوى المجتمع الدولي التي تدفع باتجاه التسوية السلمية؛ غير أن هذا الثمن الذي تطالب به حماس من أجل الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والتخلي عن المقاومة المسلحة، والدخول في مباحثات السلام، يبدو بعيد المنال.

وفي خضم محاولات (حماس) للخروج من هذه (الورطة)، لجأ خالد مشعل القيادي البارز في حماس، و(الإخواني) ومدرس (الفيزياء) السابق، ليطلب من قطر الدولة الصغيرة، التي ليس لها أي ثقل سياسي يُذكر في المنطقة، التوسط بينها وبين إسرائيل . غير أن إسرائيل رفضت الوساطة القطرية على لسان وزيرة خارجيتها تسيبي ليفني قائلة: (إن إسرائيل لن يكون لها صلة بالحركة حتى تغير منهجها، وتعلن التزامها صراحة بالشروط الثلاثة التي حددها المجتمع الدولي، وتصبح تلك الالتزامات واقعاً على الأرض)؛ ليعود مندوب حماس من الدوحة بخفي حنين، مُثبتاً في الوقت ذاته قدراً من (الجهل) السياسي بمتطلبات العلاقات الدولية التي يجب توفرها في الوسيط، والتي لا تتوفر في قطر. ولم يعد من الخيارات أمام حماس سوى (روسيا) التي لديها هي الأخرى شروط في أجندتها قد لا تتناسب مع أيديولوجية حماس (الإسلامية)، وبالذات فيما يتعلق بحربها مع الانفصاليين الشيشانيين، والذين هم (إسلاميون) أيضاً، الأمر الذي سينتج عنه قدراً من الحرج السياسي على المستوى الأيديولوجي بالنسبة لحماس فيما لو ارتمت في أحضان الروس طلباً (للنجدة).

هذا المشهد الفلسطيني جعل السلطة الفلسطينية الوليدة في النتيجة على فوهة بركان حقيقي . ويبدو أن (المصيدة) التي وقعت فيها حماس دون وعي، ولا تعرف حتى الآن كيف ستخرج منها، ستنعكس آثارها ليس على حماس فحسب، وإنما سيمتد فشلها ليشمل (كل) الحركات الإسلامية السياسية التي خرجت من تحت عباءة (الأخوان المسلمين) كحركة الجهاد أيضاً، وربما الحركة الأم نفسها في مصر. ولن تتحمس الأنظمة العربية في دعم هذه الحركة (الإخوانية) مالياً وإنقاذها من ورطتها، سيما وأن حركة الأخوان هي التحدي الماثل حالياً لأغلب الأنظمة العربية الحاكمة.

الوضع في الداخل الفلسطيني بعد الانتخابات غاية في التعقيد، والأجواء ملبدة بالغيوم، والتجاذبات على أشدها منذرة بالانفجار في أية لحظة.

* أكاديمي سعودي

لماذا أصبحت المرأة هدفا لجماعات الإسلام السياسي ؟

سعاد القدسي *

بالرغم من أن حقوق الإنسان في الإسلام لم يفرد لها وثيقة خاصة إلا أن القرآن والسنة النبوية قد ركزا على الحقوق التي كانت مهدرة في الأمم الأخرى واليوم حيث اختلطت المفاهيم والمعاني والقيم نحن بأمس الحاجة إلى قراءة منهجية لمبادئ وجوهر الإسلام في حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية والعدالة وحرية الرأي ، واحترام الآخر وتقبله....

دعونا معا نستعرض بلمحات مختصرة ما نحن عليه اليوم من تردي وانحلال وتفسخ ورفض وكراهية وفتن وحروب ،وفساد ، وتخلف وجهل وفقر ...

كيف اختزلت المعاني والمبادئ وحتى الكلمات...

كلمة(الإنسان) اختزلت لتعني الرجل فقط .. و كلمة بني آدم أيضا تذهب بنا لتشير إلى الرجل المسلم أو الجماعة الإسلامية؟

من المسئول في نقل الصراعات تارة بين جماعات وأخرى بين قبائل وعشائر ودول .. واليوم ها نحن ضحايا الصراعات التي انتقلت إلى بيوتنا وأسرنا حتى أصبحت تلك الصراعات توجه بفعل فاعل لتسود بين الرجل والمرأة في الأسرة الواحدة باسم حقوق النساء وحقوق الرجال (الإنسان)

لماذا اختزلت المبادئ الإسلامية من تلك التي تقوم السلوك الفردي والجماعي نحو الخير والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات إلى تلك التي تعنى بالصراعات بين البشر والجماعات وأفراد الأسرة ..

لماذا أصبح فكر ومفهوم ومصالح من نصبوا أنفسهم أمراء للفكر الإسلامي او الجماعات الإسلامية هم مصادر التشريع اليومي بدلا من القرآن والسنة ...

بل ولماذا أصبحت المرأة على قمة تلك الصراعات .. تشغلهم (أي أمراء الفكر والجماعات الإسلامية)تشغلهم مولدها ونشأتها، لبسها وحركاتها وسكناتها ، تعليمها وعملها ، طموحها وأحلامها .. نومها ومماتها حتى أصبحت المكتبات ومحلات الأشرطة المسموعة والمرئية ومواضيع بعض خطباء المساجد وخطبهم، وبرامج الإذاعة والتلفزيون ومناهج التعليم كلها لا هدف لها إلا المرأة والتشريع لها حتى لا يفتنون أي الرجال بدينهم ... كأن هذه الدنيا وبلادنا خاصة ليس فيها أي مشكلة تؤرقهم إلا أن ينفسوا غضبهم وكبتهم وذلهم وخنوعهم وجهلهم وفقرهم وخوفهم تجاه مخلوق هم وجوده ضعيفا بل أضعفوه ليكون ميدانا لصراعهم ...

لنسأل أنفسنا ... من هو المسئول ؟ ومن هو المستفيد ؟ من الجاني ومن الضحية ؟ من يجرك خيوط اللعبة ؟

الواقع الذي نعيشه والذي يجاهد كثيرون من النساء والرجال لتأكيده عاطفيا وانفعاليا حتى آخر رمق لهم بأنه إسلامي ... مؤشراته تقول لنا بالحقائق والأرقام والأفعال اليومية بان :

–المرأة ليست إنسانا عاقلا راشدا كامل الأهلية

– لا تقبل شهادة المرأة على حدث ما حتى لو رأت الحدث أو الجناية وعرفت الجاني باسمه وعائلته وقبيلته وأشارت بأصبعها عليه – ولا يهم إن كانت متعلمة أو موظفة في الدرجات العليا أو رئيسة لموظفين رجال ... بينما يقبل شهادة طفل ذكر ..

–لا تعطى المرأة حق الولاية و الوصاية على أولادها حتى لو كانت تربيهم بمفردها

– ليست المرأة ولية نفسها حتى لو كانت قاضية أو مدير عام..

–الزوجة التي تخلع زوجها ترد له المهر أو تكاليف زواج بأخرى حتى لو لا تعمل وليس لها أي مصدر دخل .. ولا فرق مدة هذا الزواج قد استمر ليوم أو مائة عام ..

– الطلاق التعسفي مباح للرجل دون شرط أو قيد

– لا تنال الزوجة بعد طلاقها أي جزء من الثروة التي شاركت بتنميتها وبنائها حتى لو مر على زواجها خمسون سنة.. وحتى لو كانت عاملة لها مصدر دخل كانت تساهم به في الأسرة

– لا عقوبة للزوج الذي يمتنع عن النفقة على أولاده بعد طلاق أمهم حتى لو كانت تربيهم بمفردها ولم تتزوج بعده – ولا يجبر الأب بالنفقة على أولاده بحسب دخله ..بل المضحك أن القانون حدد مبلغا معينا لكل المستويات وعلى الأب أن يقبل به أو يزوده أو يمتنع عن ذلك دون أي عقوبة ..

– يشترط في لزوم الزواج أن يكون الرجل كفؤا للمرأة وليس أبدا العكس .. ويكفي أن يكون ذكرا من حيث المواصفات الجنسية..

– لا توجد مواد قانون أو إجراء يحمي الزوجة من اضطهاد زوجها أو استغلالها أو حتى المتاجرة بها ...

– يمتنع الكثير من الأسر من توريث المرأة ولا يعاقب القانون من يمنعون الإرث عن المرأة لأن القانون يعتبره شأنا اسريا

– عدد النساء اللاتي تتعرضن للإيذاء الجسدي من قبل الأب أو الأخ أو الزوج .. و حتى القتل تحت مسميات الشرف لا يحتاجون أدلة تبرر أفعالهم فهم أحرار يعملون مايشاؤون بالنساء في أسرهم

– تسقط العقوبة من الشخص الذي يغتصب المرأة أو الفتاة إذا ما أقدم على الزواج بها – وهذا مكافأة لإعتصابه لها.. أما إذا أنكر فالمرأة هنا تعاقب بعقوبة الزنا وحدها .وحتى إذا بلغت هي نفسها بحدث الاغتصاب ...

–القانون يعطي الحق بقتل الزوجة إذا ما وجد الزوج مبررا لسلوكها ولا يعاقب الزوج في هذه الحالة إلا بعقوبة لا تنفذ أبدا (مع وقف التنفيذ) بل تحتفي به أسرته ومجتمعه .. والعكس لو أقدمت الزوجة بهذا الفعل وتكون العقوبة الإعدام بجناية قتل ، حتى ولو كان هو أي الزوج متلبسا بفعلته وشهد شهود عليه ..

– تزوج الفتيات دون موافقتهن وليس هناك أي عقوبة على ذلك.. بل لا يكلف المأذون بالاستماع للفتاة وجها لوجه أو الحرص على توقيعها على عقد زواجها بجانب توقيع ولي الأمر

– مازال المجتمع بكل مؤسساته يتستر على حوادث الدعارة وتجارة الجنس وخطف النساء ولا يجرؤ المشرعون بتشريع قوانين تحمي النساء

–لا عقوبة إطلاقا على الزوج الذي ينقل أمراضا معدية كمرض الإيدز مثلا وهو عالم بإصابته .. بل للزوج الحق برفع قضية ضد زوجته بأنها لا تطيعه شرعا، ويحكم القضاة لصالح الزوج تحت مسماة الطاعة الشرعية ولا يهم الضرر الذي يقع على الزوجة .. ولا يهم حتى معرفة كيف أصيب الزوج بذلك المرض..

– لا عقوبة لمن يتحرش بالنساء في الأماكن العامة أو الشارع .... حتى لو كان المتحرش استخدم ألفاظا أو يديه أو وسائل أخرى

– تطرد طالبات مدارس (في الصفوف الابتدائية) لأن مديرة تلك المدارس وصل إليها معلومات من جواسيسها بان (الطالبات) ظهرت خصلات من شعرهن أو نظرن إلى شخص ما أو تحدثن إلى شخص ما في الشارع وهن راجعات إلى بيوتهن ..ولا يهم معرفة الحقيقة وملابساتها .. (التربية بالطريقة الأمنية).. ولا يجرؤ الآباء حتى بمراجعة المدرسة خوفا من العار

وهناك قصصا حقيقية رصدناها خلال السنوات الخمس الماضية لا يمكننا سردها الآن ...

ولكن ... أعود فأتساءل من المستفيد من نقل الصراعات إلى أفراد الأسرة بين الرجل والمرأة ؟ هل هذه المؤشرات تمكننا من إيجاد الأسرة المتماسكة المتحابة أفرادها متساوون يحترم بعضهم البعض من أجل بناء وطن يتساوى فيها المواطنون بالحقوق والواجبات؟

أين هم المشرعون الذين يجب أن يستمدوا القوانين من جوهر ومبادئ الإسلام ؟ أين المفكرون الإسلاميون الذي يجب أن يحللوا القوانين والإجراءات ويطالبوا بالبدائل ؟

أين هم خطباء المساجد الذين يقررون الواقع ويحللون القوانين ويطالبون بتنقيح وتطوير التشريع وتوعية المجتمع بجوهر الإسلام بدلا من التحريض ضد الفتيات والنساء ونقل الصراعات إلى أفراد الأسرة ؟

أين هن الداعيات اللاتي يجوبون المنازل والتجمعات النسائية لنشر الوعي بحقوق النساء ويطالبن بتغيير وتعديل القوانين بما يتفق مع جوهر الإسلام بدلا من تخويف الفتيات من النار والعقوبة الدائمة وتكريس مبدأ الذنوب ومبدأ الدونية؟

أليس الإسلام دين عبادات كما هو دين معاملات وحياة في الدنيا تتساوى فيها كل الأفراد والشعوب وتشرع القوانين والإجراءات ، وتستقل المحاكم لتحفظ الحقوق ، وتدار المؤسسات لتكفل الحرية والعدل ولتجارب الفساد وليعش الأفراد في رغد وأمن ويعمل الجميع من أجل التقدم والتطور والحياة الكريمة والمواطنة المتساوية ؟

كيف أصبح لدينا اليوم إسلام متنوع : إسلام للسنة وإسلام للشيعة وأخرى للوهابيين والسلفيين والزيود وللأفغان والباكستانيين .. بل إسلام للرجل وإسلام للنساء .... وهلم جرا

كيف نعامل بناتنا بكل تلك القيود بينما أولادنا الذكور مطلق لهم الحرية الكاملة والغير مراقبة وكل هذه الازدواجية التربوية نبررها بالإسلام .. ألم نشاهد النتيجة حتى الآن ؟ ألم نتلمسها ونعاني منها ؟ ماذا ننتظر ؟

ورأيي.. أن نكون مسلمين أو لا نكون ؟ وأعني بهذا أن ينفق سلوكنا مع مبادئنا أو نعلن بأن هذه المبادئ لا تصلح لكل الأزمنة والأمكنة ونحن عاجزون على تطبيقها والعمل بها في حياتنا اليومية ، كيف وصلنا إلى درجة الترويج بالانتظار حتى نكافأ على سكوتنا وخنوعنا بتلك الدرجات المضحكة التي بدأت تحسب كدرجات الطالب في أخر العام الدراسي نتيجة لسلوكه الحسن المتمثل بالصمت وعدم الإزعاج وطرح الأسئلة وعدم اللعب وممارسة طفولته ...

ونجن عندما خططنا لهذا البرنامج منذ عامين تمعنا في القرآن والسنة بمنهجية تحليلية، ووجدنا أن هناك أكثر من عشر آيات في القرآن تنهى عن الإكراه لضمان حرية الفكر ، وتعرض القرآن للظالمين والظلم بنحو ثلاثمائة آية ، وأمر بالعدل والقسطاس في أربع وخمسين آية ، ونحو ثمانين آية للحفاظ على الحياة ، ونحو سبعين آية بجرم فيها القتل ، ونحو عشرين آية عن الكرامة والتكريم ، وخمسين آية عن الخلق والخلائق والمساواة في الخلق ، ولا يكرم أي فرد في العالم إلا بالعمل والتقوى ..

وتأكدنا بأن القرآن يخاطب البشر بشكل عام، لا يفرق بين رجل وامرأة ... لذا أعلنا بأننا سنعمل من خلال هذه المبادئ وبأننا لو عملنا بها جميعا سنكون أحسن أمة أخرجت للناس بالقدوة وبالعمل والسلوك والطموح .. وتأكدنا بان هذه المبادىء لا تتقاطع مع كل المبادئ الإنسانية بل تفوقها ..

ومن خلال هذا البرنامج ومن خلالكم أطالب بأن تعدل كل القوانين والإجراءات من منطلق تلك المبادئ كما جاءت لا كما يفهمها أنصاف المتعلمون والجاهلون بالفقه والتفسير ..والرافضون للمتغيرات ...

ومن هنا أؤكد بأن كل قوانيننا اليمنية لا تتفق أبدا مع جوهر الإسلام ولم تستمد منه أبدا .. وهي بهذا تناقض الدستور بمعنى أنها ليست دستورية .. إذ إن تلك القوانين هي توافقية لمبادئ قبلية وعادات وتقاليد من هنا وهناك .وهي صيغت لإرضاء من هم المنتفعون منها .. وأناشد الجميع الذين يحرصون على مجتمع إسلامي حقيقي يعيش أفراده منسجمين مع أنفسهم وضمائرهم ومع من هم في الداخل ومع من هم في الخارج ليست لديهم مشكلة مع الآخرين يحترمون الجميع ويعملون من أجل التطور والتقدم والعدالة والمساواة والأمن أناشدهم بأن ينضموا إلينا في تحليل الواقع القانوني وإجراءات المحاكم والنظام القضائي ، وإيجاد بديل منسجم مع جوهر الإسلام لمواطنة متساوية ، يعيش فيها الرجل والمرأة على حد سواء مواطنين لا رعية في ظل حقوق وواجبات متساوية

وعودة لما تقدم ... كان هذا البرنامج مبادرة منا لكشف الملابسات من أجل تثبيت الحقوق المتساوية وإرسائها دون تمييز.. وندعو من خلال هذا البرنامج للعمل معا نحو تغيير البيئة الاجتماعية والتعليمية والسياسية والعدالة الاجتماعية والقوانين لتكون بيئتنا صالحة للبشر بالرغم من جنسهم وقبيلتهم وطبقتهم ومعتقداتهم وأفكارهم السياسية تحت مظلة المواطنة المتساوية